

Distr.: Limited  
19 September 2023  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار)  
الدورة الثالثة والستون  
فيينا، 11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

## جدول الأعمال المؤقت المشروح

### أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- 1- افتتاح الدورة.
- 2- انتخاب أعضاء المكتب.
- 3- إقرار جدول الأعمال.
- 4- النظر في مواضيع تتعلق بالإعسار:
  - (أ) المسائل القانونية الناشئة عن تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار؛
  - (ب) القانون المنطبق في إجراءات الإعسار.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- اعتماد التقرير.

### ثانياً - تكوين الفريق العامل

- 1- يتكون الفريق العامل من جميع الدول الأعضاء في اللجنة، وهي: الاتحاد الروسي (2025)، الأرجنتين (2028)، أرمينيا (2028)، إسبانيا (2028)، أستراليا (2028)، إسرائيل (2028)، أفغانستان (2028)، إكوادور (2025)، ألمانيا (2025)، إندونيسيا (2025)، أوغندا (2028)، أوكرانيا (2025)، إيران (جمهورية-الإسلامية) (2028)، إيطاليا (2028)، البرازيل (2028)، بلجيكا (2025)، بلغاريا (2028)، بنما (2028)، بولندا (2028)، بيرو (2025)، بيلاروس (2028)، تايلند



الرجاء إعادة استعمال الورق



(2028)، تركمانستان (2028)، تركيا (2028)، تشيكية (2028)، الجزائر (2025)، الجمهورية الدومينيكية (2025)، جمهورية كوريا (2025)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (2028)، جنوب أفريقيا (2025)، زمبابوي (2025)، سنغافورة (2025)، سويسرا (2025)، شيلي (2028)، الصومال (2028)، الصين (2025)، العراق (2028)، غانا (2025)، فرنسا (2025)، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) (2028)، فنلندا (2025)، فييت نام (2025)، الكامبيون (2025)، كرواتيا (2025)، كندا (2025)، كوت ديفوار (2025)، كولومبيا (2028)، الكويت (2028)، كينيا (2028)، مالي (2025)، ماليزيا (2025)، المغرب (2028)، المكسيك (2025)، ملاوي (2028)، المملكة العربية السعودية (2028)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (2025)، موريشيوس (2028)، النمسا (2028)، نيجيريا (2028)، الهند (2028)، هندوراس (2025)، هنغاريا (2025)، الولايات المتحدة الأمريكية (2028)، اليابان (2025)، اليونان (2028)<sup>(1)</sup>.

2- ويجوز للدول الأعضاء التي ليست أعضاء في الفريق العامل، وللدول غير الأعضاء التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها، وللمنظمات الحكومية الدولية، أن تحضر الدورة بصفة مراقب وأن تشارك في المداولات. وإضافة إلى ذلك، يجوز لممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية المدعوة أن يحضروا الدورة بصفة مراقبين وأن يعرضوا آراء منظماتهم في المسائل التي تمتلك فيها المنظمات المعنية خبرة فنية أو تجربة دولية، وذلك بغية تيسير مداولات الدورة.

## ثالثاً - شروح بنود جدول الأعمال

### البند 1- افتتاح الدورة

3- ستعقد دورة الفريق العامل الثالثة والستون في مركز فيينا الدولي في فيينا، النمسا، من الاثنين 11 كانون الأول/ديسمبر إلى الجمعة 15 كانون الأول/ديسمبر 2023<sup>(2)</sup> وسوف تُفتتح الدورة في الساعة 10/00 من صباح يوم الاثنين 11 كانون الأول/ديسمبر 2023 (للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن جدول الجلسات الزمني، انظر القسم الرابع أدناه). واتساقاً مع ما قرره اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين<sup>(3)</sup>، من المتوقع أن يعقد الفريق العامل مداولات موضوعية أثناء الجلسات نصف اليومية التسع الأولى (أي من الاثنين إلى الجمعة صباحاً). ومن المزمع أن يُعتمد التقرير في الجلسة الأخيرة من اجتماع الفريق العامل (أي بعد ظهر يوم الجمعة) (انظر البند 6 أدناه).

### البند 2- انتخاب أعضاء المكتب

4- لعل الفريق العامل يود أن ينتخب رئيساً ومقرراً، وفقاً لما درج عليه.

(1) بموجب قرار الجمعية العامة 109/76 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، زادت الجمعية عدد أعضاء اللجنة من 60 إلى 70 دولة. وانتخب خمسة أعضاء إضافيين خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. وسيُنتخب الأعضاء الخمسة الإضافيون المنتخبون خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

(2) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/78/17)، الجدول التالي للفقرة 315.

(3) المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 17 والتصويب (A/56/17 و Corr.3)، الفقرة 381.

## البند 4- النظر في مواضيع تتعلق بالإعسار

## معلومات أساسية

5- تلقى الفريق العامل، في دورته الثانية والخمسين (فيينا، 18-22 كانون الأول/ديسمبر 2017)، مقترحا مقدما من الولايات المتحدة (A/CN.9/WG.V/WP.154) بأن يعد الفريق العامل أحكاما تشريعية نموذجية بشأن تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار باتباع نهج مجموعة الأدوات، أي مجموعة من الخيارات للاختيار من بينها من أجل اشتراطها كقوانين وطنية في الولايات القضائية المهمة بتعزيز التعاون عبر الحدود في هذا المجال. وأشير في هذا المقترح إلى أن بعض الولايات القضائية ليس لديها أدوات ملائمة لتتبع الموجودات واستردادها؛ وأنه حيثما وجدت تلك الأدوات، فإنه لا توجد إجراءات موحدة لتيسير حصول الأطراف الأجنبية عليها. وربط المقترح الموضوع بالاحتيايل التجاري، وصلاحيات ممثل الإعسار، ومشاريع سابقة وحالية للأونسيترال. وتبادل الفريق العامل وجهات نظر أولية بشأن ذلك المقترح على أن يناقشه في دورة مقبلة بمزيد من التفصيل (A/CN.9/931، الفقرة 95). وفي الدورة التالية للفريق العامل (نيويورك، 7-11 أيار/مايو 2018)، استمع إلى معلومات إضافية بشأن المقترح. وأبدي تأييد داخل الفريق العامل لتقديم مقترح إلى اللجنة بأنها قد تود أن تنظر في إدراج هذا الموضوع على قائمة أعمالها المقبلة الممكنة. وكان مفهوما أنه إذا وجدت اللجنة ذلك المقترح مثيرا للاهتمام، لعلها تود أن تطلب إلى الأمانة أن تبحث في هذا الموضوع وتعد دراسة للنظر فيها في المستقبل (A/CN.9/937، الفقرتان 121 و 122).

6- ونظرت اللجنة في الاقتراح في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في عام 2018. ورئي أن ذلك الموضوع سيكون ذا صلة، لا فيما يتصل بالإعسار فحسب بل بمعاملة الاحتيايل التجاري ومواضيع أخرى أيضا. وشُدِّد على أن العمل المقترح لا يقصد منه أن يتناول القانون الجنائي أو المسائل العابرة للحدود، وأن من شأن التنسيق والتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى أن يكون عنصرا أساسيا، من أجل تجنب التداخل والازدواجية المحتملين. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أن تعد دراسة أساسية عن المسائل ذات الصلة<sup>(4)</sup>.

7- وفي الدورة نفسها، قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحا بشأن الأعمال المقبلة المتعلقة بالقانون المنطبق فيما يتصل بالإعسار كبديل عن المقترح المقدم من الولايات المتحدة. وأكِّد على أن مسألة القانون المنطبق هي مسألة هامة تستحق النظر فيها<sup>(5)</sup>. وفي تلك الدورة، وجدت اللجنة أن الأعمال التحضيرية المتعلقة بهذا الموضوع مازالت غير كافية<sup>(6)</sup>.

8- وتلقت اللجنة، في دورتها الثانية والخمسين، في عام 2019، مقترحا آخر من الولايات المتحدة بشأن تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار (A/CN.9/996). ودعا ذلك المقترح إلى عقد ندوة لتوسيع نطاق أدوات تتبع الموجودات واستردادها من الولايات القضائية التي تتبّع القانون الأنغلوسكسوني وتلك التي تتبّع القانون المدني، وتحديد العلاقة بين الإجراءات المدنية والجنائية. واقترح أن يبدأ الفريق العامل، بعد الندوة، العمل على وضع مجموعة أدوات من الأحكام التشريعية النموذجية في سياق إجراءات الإعسار. وأشار المقترح إلى أنه على الرغم من أن المشروع سيكون مكملا للإجراءات الجنائية، فإنه ينبغي أن يبقى تركيزه منصبا على استرداد الموجودات للدائنين وأدوات تتبع الموجودات واستردادها مدنيا. وانفقت اللجنة على

(4) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/73/17)، الفقرتان 250 و 253 (د).

(5) المرجع نفسه، الفقرة 251.

(6) المرجع نفسه، الفقرة 253.

أهمية هذا الموضوع وعلى جدوى تقديم مزيد من الإرشادات للدول لكي تتزود بأدوات فعالة لاسترداد الموجودات. ولهذا الغرض، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تنظم ندوة، بالتعاون مع منظمات دولية معنية أخرى، من أجل المضي قدماً في توضيح وتمحيص جوانب مختلفة من عمل اللجنة المحتمل في هذا المجال لكي تنتظر فيها خلال دورتها الثالثة والخمسين، في عام 2020. وارتأت اللجنة أنه ينبغي للندوة أن تنتظر في عناصر مجموعة أدوات محتملة بشأن تتبع الموجودات واستردادها، وأن تستكمل الدراسة الأساسية الموجودة بمعلومات عن ممارسات الولايات القضائية التي تأخذ بالقانون المدني، وأنه ينبغي أيضاً: (أ) أن تدرس مسألة التتبع والاسترداد في إطار كل من القانون الجنائي والقانون المدني، بغية تحديد نطاق الموضوع بصورة أفضل مع الاستفادة من الأدوات المتاحة؛ و(ب) أن تأخذ في الاعتبار الأدوات المستحدثة من أجل قانون الإعسار ومجالات قانونية أخرى؛ و(ج) أن تناقش أدوات تتبع الموجودات واستردادها المقترحة، وسائر الصكوك الدولية<sup>(7)</sup>.

9- وتلقت اللجنة، في الدورة نفسها، مقترحاً مقمداً من الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه بشأن الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها الأونسيترال مستقبلاً بشأن مناسقة القانون المنطبق في إجراءات الإعسار (A/CN.9/995). وأشار المقترح إلى أن القوانين النموذجية الحالية للأونسيترال لا تتناول هذا الموضوع وأن النهج المتباينة في القوانين الوطنية تقوض الاتساق وإمكانية التنبؤ في قضايا الإعسار عبر الحدود، مما يؤثر سلباً على التجارة والتبادل التجاري. واتفقت اللجنة على أهمية الموضوع، ولكنها شددت على أنه يتطلب درجة عالية من الخبرة الفنية في مختلف مواضيع القانون الدولي الخاص، وكذلك بشأن اختيار القانون المنطبق في مجالات مثل قانون العقود وقانون الملكية وقانون الشركات والأوراق المالية والأعمال المصرفية وغيرها من المجالات التي لم تضطلع اللجنة بأعمال بشأنها مؤخرًا. كما أصرت على تحديد نطاق وطبيعة الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها تحديداً دقيقاً، وطلبت إلى الأمانة تنظيم ندوة بهدف تقديم مقترحات أكثر تحديداً لكي تنتظر فيها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين<sup>(8)</sup>.

10- ونظرت اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين، في عام 2020، في تقرير عن الندوة المعنية بتتبع الموجودات واستردادها مدنياً (فيينا، 6 كانون الأول/ديسمبر 2019) (A/CN.9/1008). واتفقت اللجنة على أهمية المسائل التي أثرت في التقرير، وكذلك على جدوى تقديم إرشادات للدول في مجال تتبع الموجودات واستردادها مدنياً من أجل تيسير استخدام آليات تتبع الموجودات واستردادها مدنياً في سياق عابر للحدود. وأعرب عن التأييد لوضع نص مرن لا ينطوي على إملاء مفروض، ربما على غرار مجموعة أدوات، وقصر نطاق العمل على الإعسار، على الأقل في البداية. وفي ضوء المقترح الآخر بشأن الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً في مجال قانون الإعسار، بشأن القانون المنطبق في إجراءات الإعسار، قررت اللجنة إرجاء اتخاذ قرارها النهائي بشأن الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلاً بشأن تتبع الموجودات واستردادها بما في ذلك الشكل الذي قد يتخذه هذا العمل ونطاقه، إلى أن يتسنى عقد الندوة الدولية المتعلقة بالقانون المنطبق في إجراءات الإعسار وتقديم تقرير عن نتائجها إلى اللجنة<sup>(9)</sup>.

11- واتفقت اللجنة، في دورتها الرابعة والخمسين، في عام 2021، بعد النظر في تقرير الندوة المتعلقة بالقانون المنطبق في إجراءات الإعسار (فيينا، 11 كانون الأول/ديسمبر 2020) (A/CN.9/1060)، على

(7) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/74/17)، الفقرات 200-203.

(8) المرجع نفسه، الفقرات 204-206.

(9) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرات 62-65.

إحالة موضوع تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار إلى جانب موضوع القانون المنطبق في إجراءات الإعسار إلى الفريق العامل. ولوحظ أن الأعمال المتعلقة بتتبع الموجودات واستردادها مدنيا ينبغي أن تقتصر على إجراءات الإعسار، وإن كان يمكن أن تكون مفيدة في مجالات قانونية أخرى قد يكون لتتبع الموجودات واستردادها صلة بها، وأنه ليس من الحكمة أن تُستبعد بالمثل إمكانية أن تقرر الأونسيترال توسيع نطاق ذلك المشروع ليشمل مجالات أخرى من مجالات عملها. واتفقت اللجنة أيضا على أن يتحدد شكل العمل المتعلق بالموضوعين في مرحلة لاحقة<sup>(10)</sup>.

12- وفي دورة اللجنة الخامسة والخمسين، المعقودة في عام 2022: أحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل فيما يتعلق بكلا الموضوعين؛ وأكدت مجددا أن الموضوعين يتناولان طائفة واسعة من المسائل، التي يعد الكثير منها معقدا ويتطلب دراسة متأنية؛ وهنأت الفريق العامل والأمانة على تحديد المسائل الرئيسية الكامنة في المشروعين وعلى تنظيمهما العمل، مع مراعاة المساواة في تناول الموضوعين؛ وشددت على أهمية التنسيق والتعاون الوثيقين في هذا العمل مع منظمات دولية أخرى، لا سيما اليونيدروا، الذي يتناول عمله الحالي عدة مسائل نوقشت في إطار الفريق العامل. ورئي أن التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع الجهات المعنية مهمان لتجنب عدم اتساق النتائج وتكرار الجهود دون داع وعدم الكفاءة في استخدام الموارد. ورئي أنه سيكون لإعداد مجموعة منفصلة من القواعد بشأن القانون المنطبق في إجراءات الإعسار أهمية خاصة نظرا للافتقار إلى هذه القواعد في كثير من الولايات القضائية<sup>(11)</sup>.

13- وفي دورة اللجنة السادسة والخمسين، المعقودة في عام 2023، أحاطت اللجنة علما بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل في النظر في الموضوعين. وأعربت عن دعمها وتقديرها للفريق العامل والأمانة لمواصلتهما معالجة الموضوعين على قدم المساواة، وفقا للولاية المسندة إلى الفريق العامل<sup>(12)</sup>.

#### (أ) المسائل القانونية الناشئة عن تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار

14- شرع الفريق العامل، في دورته التاسعة والخمسين (فينا، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021)، في العمل على الموضوع استنادا إلى مذكرة من الأمانة (A/CN.9/WG.V/WP.175) وتقرير الندوة المشار إليه في الفقرة 10 أعلاه. ونظر الفريق العامل في هدف المشروع ونطاقه وطبيعته، وعناصر النص الذي سيجري إعداده (A/CN.9/1088، الفقرات 19-55). وطلب إلى الأمانة أن تجمّع أحكاما بشأن تتبع الموجودات واستردادها من نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار. واعتبر أن النصوص التي ستجمع نتيجة لهذه العملية ضرورية لكي يتمكن الفريق العامل من تحديد ما ينقص من أحكام وفقا للإرشادات المستمدة من الممارسات الفضلى المتبعة في الأونسيترال. وأشار إلى أن العديد من المصطلحات في مسرد المصطلحات الوارد في دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار ستكون مفيدة في سياق المشروع. واعتبر تقديم قائمة إرشادية بالأدوات أمرا مفيدا (A/CN.9/1088، الفقرات 31 و32 و50 و54).

15- وواصل الفريق العامل، في دورته الستين (نيويورك، 18-21 نيسان/أبريل 2022)، النظر في الموضوع استنادا إلى مذكرة من الأمانة (A/CN.9/WG.V/WP.178)، مستعرضا الأحكام ذات الصلة من

(10) المرجع نفسه، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، الفقرات 215-217.

(11) المرجع نفسه، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/77/17)، الفقرة 190.

(12) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/78/17)، الفقرات 162-165.

نصوص الأونسيترال المتعلقة بالإعسار ومقترحا نقاطا للتفكير فيها في إطار نص مقبل بشأن الموضوع (A/CN.9/1094، الفصل الخامس). ولاحظ الفريق العامل أن قائمة جرد أدوات تعقب الموجودات واستردادها مدنيا المستخدمة عبر مختلف الولايات القضائية في إطار إجراءات الإعسار ستكون معروضة على الفريق العامل في دورته الحادية والستين، وأن تلك القائمة ستجسد ردود الدول التي تلقتها الأمانة استجابة لطلبها في 29 كانون الأول/ديسمبر 2021 (A/CN.9/1094، الفقرتان 16 و 17).

16- ونظر الفريق العامل، في دورته الحادية والستين (فيينا، 12-16 كانون الأول/ديسمبر 2022)، في قائمة جرد لأدوات تتبع الموجودات واستردادها مدنياً المستخدمة في إجراءات الإعسار عبر الولايات القضائية (A/CN.9/WG.V/WP.182) وأحاط علما مع التقدير بالورقات المقدمة من الدول (A/CN.9/WG.V/WP.182/Add.1) والمساهمات الأخرى بشأن قائمة الجرد. واتفق مع اقتراح مقدم من الأمانة بأنه سيكون مفيداً للفريق لدى مواصلة نظره في الموضوع وجود نص يدمج قائمة الجرد مع الأجزاء التي كانت معروضة على الفريق العامل في دوراته السابقة (A/CN.9/1126، الفقرة 36 و A/CN.9/WG.V/WP.182، الفقرة 5).

17- وأتم الفريق العامل، في دورته الثانية والستين (نيويورك، 17-20 نيسان/أبريل 2023)، القراءة الأولى لمشروع النص الوصفي الوارد في مرفق الوثيقة A/CN.9/WG.V/WP.186 الذي يجسد نتائج الأعمال الاستكشافية والتحضيرية التي اضطلعت بها الأمانة والمساهمات الواردة من الدول والخبراء بشأن الموضوع (A/CN.9/1133، الفقرتان 11 و 16). وقدمت اقتراحات لتعديل النص (A/CN.9/1133، الفقرات 13-15). وأيد الفريق العامل خطط الأمانة لإجراء مزيد من المشاورات بشأن المسائل المفتوحة، بما في ذلك الجوانب الرقمية، وإن كان أعرب عن آراء مختلفة بشأن مدى استصواب إدراج فصل مستقل بشأن هذه الجوانب (A/CN.9/1133، الفقرة 14). واعتُبر عمل فريقَي اليونيدرو العاملين المعنيين بالموجودات الرقمية والقانون الخاص وبأفضل الممارسات من أجل الإنفاذ الفعال ذا صلة في هذا الصدد، واقترح توجيه انتباه الفريق العامل إلى نتائج هذا العمل (A/CN.9/1133، الفقرات 14 و 16 و 59). ونظر الفريق العامل في المساهمتين المقدمتين من بولندا وكندا (A/CN.9/1133، الفقرات 11-12 و 17 ومرفق)، وأجرى تبادلًا أوليًا للآراء بشأن إمكانية إعداد مجموعة أدوات تهدف إلى التعجيل بتتبع الموجودات واستردادها في قضايا الإعسار عبر الحدود (A/CN.9/1133، الفقرات 18-21).

18- وسيعرض على الفريق العامل، في دورته الثالثة والستين، المشروع الثاني للنص الوصفي بشأن الموضوع (A/CN.9/WG.V/WP.189). ولمواصله النظر في مجموعة الأدوات المقترحة في دورة الفريق العامل الثانية والستين، لعله يود أن يشير إلى مرفق التقرير عن أعمال تلك الدورة (A/CN.9/1133، المرفق).

## (ب) القانون المنطبق في إجراءات الإعسار

19- شرع الفريق العامل، في دورته التاسعة والخمسين (فيينا، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021)، في عمله استناداً إلى مذكرة من الأمانة (A/CN.9/WG.V/WP.176) وتقرير الندوة المشار إليه في الفقرة 11 أعلاه (A/CN.9/1088، الفقرات 56-95). واتفق الفريق العامل على اتباع نهج تدريجي إزاء المشروع واستخدام التوصيات 30 إلى 34 من دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار كنقطة انطلاق (A/CN.9/1088، الفصل السادس).

20- وواصل الفريق العامل، في دورته الستين (نيويورك، 18-21 نيسان/أبريل 2022)، النظر في ذلك الموضوع استناداً إلى مذكرة من الأمانة (A/CN.9/WG.V/WP.179)، وتوصل إلى اتفاق بشأن بعض المسائل فيما أرجأ مسائل أخرى (A/CN.9/1094، الفصل السادس). وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تقدم المواد التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها في شكل مشاريع أحكام تشريعية مشفوعة بشروح مصاحبة ومواد أخرى في شكل يبسر النظر فيها وتسوية المسائل التي لم يُبت فيها بعد (A/CN.9/1094، الفقرة 99).

21- وتناول الفريق العامل، في دورته الحادية والستين (فيينا، 12-16 كانون الأول/ديسمبر 2022)، أولاً المسائل المدرجة في مذكرة من الأمانة (A/CN.9/WG.V/WP.183/Add.1)، ولاحقاً، مشاريع الأحكام التشريعية المشفوعة بشروح مصاحبة الواردة في مذكرة من الأمانة (A/CN.9/WG.V/WP.183). ونظر الفريق العامل، ضمن جملة أمور، في مشاريع أحكام بشأن المقاصد والأهداف، ونطاق التطبيق، والتعاريف، وأولوية الالتزامات الدولية، والاستثناء المتعلق بالنظام العام، والتفسير، والإبطال، والقانون الذي يحكم آثار إجراءات الإعسار على معاملة حقوق الملكية الفكرية، والمقاصد، وعقود العمل وعلاقات العمل، وحقوق والالتزامات المشاركين في نظم المدفوعات والتسويات والأسواق المالية الخاضعة للتنظيم الرقابي، ومسائل التحكيم، وأسباب الدعاوى المرفوعة ضد المديرين (A/CN.9/1126، الفقرات 38 و44-41 و50 و55-53 و66-57 و73 و79). وأرجأ الفريق العامل النظر في جوانب أخرى، منها القانون الذي يحكم آثار إجراءات الإعسار على معاملة الموجودات الرقمية، والدائنين المضمونين، والعقود المتعلقة بالممتلكات غير المنقولة، والدعاوى القضائية (A/CN.9/1126، الفقرات 39 و48 و49 و81).

22- واستمع الفريق العامل، في دورته الثانية والستين (نيويورك، 17-20 نيسان/أبريل 2023)، إلى اقتراحات لتعديل مشاريع الأحكام التشريعية والشرح المصاحب لها الواردة في الوثيقة A/CN.9/WG.V/WP.187 (A/CN.9/1133، الفقرات 27-36 و42). ورحب الفريق العامل بالأفكار الجديدة وشجع على إجراء مزيد من المشاورات فيما بين الوفود المهمة لتضييق الهوة بين الآراء المختلفة بين الوفود فيما يتعلق بالقانون الذي سيحكم آثار إجراءات الإعسار على الحقوق العينية (الوثيقة A/CN.9/1133، الفقرات 37-41). وأرجأ الفريق العامل مواصلة النظر فيما يلي: (أ) نطاق الاستثناء المتوخى من قاعدة قانون دولة محكمة الإعسار فيما يتعلق بنظم المدفوعات والتسويات والأسواق المالية المنظمة؛ و(ب) مدى استصواب توسيع نطاق تطبيق ذلك الاستثناء ليشمل نظم المقاصة وترتيبات المعاوضة الإقفالية القائمة خارج النظم والأسواق المراد شمولها بهذا الاستثناء (A/CN.9/1133، الفقرات 43-46)؛ و(ج) مدى استصواب إدراج استثناء من قاعدة قانون دولة محكمة الإعسار بالنسبة لإجراءات التحكيم الجارية؛ و(د) نطاق ذلك الاستثناء، إذا جرى إدراجه. ورئي أن من المهم أن تتضمن المناقشة بشأن الفقرتين (ج) و(د) القانون الذي ينظم آثار إجراءات الإعسار على الدعاوى والمسائل الجارية إلى جانب وقف إجراءات التحكيم (A/CN.9/1133، الفقرات 47-53).

23- وسيعرض على الفريق العامل، في دورته الثالثة والستين، مذكرة من الأمانة تتضمن مشاريع أحكام تشريعية منقحة والشرح المصاحب لها (A/CN.9/WG.V/WP.190).

## البند 5- مسائل أخرى

24- لعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في مسائل أخرى تدرج ضمن الولاية المسندة إليه. ولعله يودُّ أن يلاحظ أنه من المقرر عقد دورته الرابعة والستين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من 13 إلى

17 أيار/مايو 2024<sup>(13)</sup>. ولعل الفريق العامل يود أن ينظر في عقد مؤتمر يكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن إفسار مجموعات المنشآت (مؤتمر بشأن القانون النموذجي) خلال هذه الدورة، على سبيل المثال صباح يوم الجمعة، 17 أيار/مايو 2024. وإذا أذن الفريق العامل بعقد المؤتمر خلال هذه الدورة، يمكن إرفاق ملخص للمؤتمر بالصيغة التي تعددها الأمانة بتقرير الدورة الرابعة والسنتين للفريق العامل، كما حدث عند عقد المؤتمر الذي احتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإفسار عبر الحدود<sup>(14)</sup> بالاقتران مع دورة الفريق العامل الحادية والسنتين في كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/CN.9/1126، المرفق).

25- ولعل الفريق العامل يود أن يشير إلى المداولات التي جرت في دورته الثانية والسنتين المتعلقة بالمشاورات غير الرسمية فيما بين الدورات (A/CN.9/1133، الفقرات 56-58). ولعله يود أن يحيط علماً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن هذه المسألة في الدورة السادسة والخمسين للجنة في عام 2023<sup>(15)</sup>.

#### البند 6- اعتماد التقرير

26- لعلّ الفريق العامل يودّ أن يعتمد، في ختام دورته، تقريراً لتقديمه إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين، المزمع عقدها في نيويورك، في حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2024. وسوف يتضمّن التقرير الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها الفريق العامل. واتساقاً مع ما قرره اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين<sup>(16)</sup>، سوف يُلخص مضمون مداولات الفريق العامل في جلسته المعقودة صباح يوم الجمعة وتتلى لإثباتها في محضر الجلسة بعد ظهر يوم الجمعة عند اعتماد التقرير. ويمكن لاحقاً إدراج هذا الملخص، مع أي تغييرات يعتمدها الفريق العامل، في تقرير الدورة.

#### رابعاً - التنظيم الزمني للجلسات والوثائق

27- ستعقد الاجتماعات في مركز فيينا الدولي، في فيينا، من الساعة 9/30 إلى الساعة 12/30 ومن الساعة 14/00 إلى الساعة 17/00، باستثناء اليوم الأول من الدورة، أي الاثنين، 11 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث ستبدأ الجلسة في الساعة 10/00.

28- ولعلّ الفريق العامل يود أن يتناول بنود جدول الأعمال بالترتيب الذي وردت به في جدول الأعمال المؤقت هذا. وفي ضوء طلب اللجنة إلى الفريق العامل أن يعامل كلا الموضوعين الفنيين على قدم المساواة<sup>(17)</sup>، لعلّ الفريق العامل يود أن يخصص نفس القدر من الوقت للنظر فيهما. والهدف من هذه الاقتراحات هو مساعدة الدول والمنظمات المدعوة على التخطيط لحضور ممثلها للدورة. أما الجدول الزمني الفعلي فسوف يقرره الفريق العامل نفسه.

(13) المرجع نفسه، الجدول التالي للفقرة 315.

(14) <https://uncitral.un.org/ar/mlcibi25>

(15) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/78/17)، الفقرات 23 (ج) و220 و221.

(16) المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 17 والتصويب (A/56/17 و Corr.3)، الفقرة 381.

(17) المرجع نفسه، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، الفقرة 217.



29- ولعل الدول والمنظمات المهتمة تؤدُّ أن تحيط علماً بوثائق المعلومات الأساسية التالية:

- (أ) دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار، بما يشمل الجزأين الأول والثاني (2004) والجزء الثالث (2010) والجزء الرابع (2013)، بصيغته المعدلة في عام (2019) والجزء الخامس (2021)؛
- (ب) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (1997)، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها (2018)، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن إعسار مجموعات المنشآت (2019)، وأدلة الاشتراع الخاصة بها؛
- (ج) تقارير الفريق العامل عن أعمال دوراته التاسعة والخمسين إلى الثانية والستين (فيينا، 17-13 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ ونيويورك، 18-21 نيسان/أبريل 2022؛ وفيينا، 12-16 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ ونيويورك، 17-20 نيسان/أبريل 2023) (A/CN.9/1088 و A/CN.9/1094 و A/CN.9/1126 و A/CN.9/1133، على التوالي)؛
- (د) مذكرات من الأمانة بشأن تتبع الموجودات واستردادها مدنياً في إجراءات الإعسار (A/CN.9/WG.V/WP.175 و A/CN.9/WG.V/WP.178 و A/CN.9/WG.V/WP.182 و Add.1 و A/CN.9/WG.V/WP.186)؛
- (هـ) مذكرات من الأمانة بشأن القانون المنطبق في إجراءات الإعسار (A/CN.9/WG.V/WP.176 و A/CN.9/WG.V/WP.179 و A/CN.9/WG.V/WP.183 و Add.1 و A/CN.9/WG.V/WP.187)؛
- (و) تقارير اللجنة عن أعمال دوراتها الحادية والخمسين إلى السادسة والخمسين (A/73/17، الفقرات 250 و 251 و 253 (د)، و A/74/17، الفقرات 200-206، و A/75/17، الجزء الثاني، الفقرات 62-66 و A/76/17، الفقرات 215-217، و A/77/17، الفقرة 190 و A/78/17، الفقرات 162-165)؛
- (ز) تقرير عن الندوة المعنية بتتبع الموجودات واستردادها مدنياً (فيينا، 6 كانون الأول/ديسمبر 2019) (A/CN.9/1008)؛
- (ح) تقرير الندوة المتعلقة بالقانون المنطبق في إجراءات الإعسار (فيينا، 11 كانون الأول/ديسمبر 2020) (A/CN.9/1060)؛
- (ط) المقترحات المقدمة من الولايات المتحدة بشأن الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها الأونسيترال مستقبلاً بشأن تتبع الموجودات واستردادها مدنياً (A/CN.9/996 و A/CN.9/WG.V/WP.154)؛
- (ي) مقترح مقدم من الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه بشأن الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها الأونسيترال مستقبلاً بشأن القانون المنطبق في إجراءات الإعسار (A/CN.9/995).
- 30- ونُشر وثائق ومنشورات الأونسيترال في موقع الأونسيترال الشبكي (uncitral.un.org/ar) لدى صدورهما بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. والمنشورات متاحة في باب "تصوص الأونسيترال وحالتها" بموقع الأونسيترال الشبكي. والتقارير والمقترحات والمذكرات متاحة إما على الصفحة الشبكية للجنة أو على الصفحة الشبكية للفريق العامل أو كليهما في باب "وثائق العمل" بموقع الأونسيترال الشبكي.